2023

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

آثار الأزمة السورية على العلاقات الروسية – التركية خلال الفترة 2015 – 2021

رائد حسن العبادلة

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

الملخص

من وقت لآخر تمر العلاقات الروسية – التركية بحالة من الشد والجذب جراء انعكاس العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية على تلك العلاقات، ومن الطبيعي أن مصالح البلدين لن تتطابق كلياً أبداً، نظراً لوجود تطلعات كبرى لدى الدولتين اللتين توجد لكل منهما تقاليد إمبراطورية في قديمة متجددة، فالعلاقات بين البلدين يغلب عليها دائماً التنافس المستمر، بينما تتقاطع مجالات تأثيراتهما المباشرة على الفضاء الدولي والإقليمي المحيط بهما، وجاءت الأزمة السورية لتبرز مدى الخلاف في رؤى كلا البلدين، فتركيا اضطرت للتنازل عن سياستها الخارجية "سياسة تصفير المشكلات" تجاه دول الجوار وخاصة سوريا لمواجهة انتقال تداعيات مسألة الأكراد داخل الأراضي التركية، فاختارت أنقرة التدخل العسكري في سوريا لقطع حلقات تواصل المشروع الكردي مع بعضه البعض، عبر سيطرتها على مدينتي "جبل" و"الباب" من خلال عملياتها العسكرية التي أطلقت عليه "درع الفرات"، والتي تلها عمليات عسكرية متعددة أخرى، كون استقلال أكراد سوريا سيفرض تداعيات لا شك ستترك أثر على تطلعات القومية الكردية التركية في الداخل التركي، سواء بالانفصال في دولة كردية جديدة أو بعلاقة ارتباط فيدرالية يتمتع خلالها الأكراد بنوع من الحكم الذاتي، الذي بدوره سيهدد الأمن القومي التركي، الأمر الذي لم يشغل بال صانع القرار الروسي، وأوجد حاله من التباين في المواقف والرؤى ليس على مستوى الأزمة السورية فحسب، بل على مستوى العديد من القضايا ذات الصلة بين البلدين، ومنها التغلغل التركي في جمهوريات آسيا الوسطى.

الكلمات الدالة: الأزمة السورية، روسيا الاتحادية، تركيا.

Abstract

From time to time, Russian-Turkish relations go through a state of tension and attraction as a result of the reflection of many international and regional variables on these relations, and it is natural that the interests of the two countries will never completely coincide, given the great aspirations of the two countries, each of which has imperial traditions in an old and renewed. Between the two countries is always dominated by continuous competition, while their areas of direct influence intersect on the international and regional space surrounding them, and the Syrian crisis

came to highlight the extent of the disagreement in the visions of both countries. The issue of the Kurds inside Turkish territory, so Ankara chose military intervention in Syria to cut off the links of the Kurdish project with each other, through its control of the cities of "Jarablus" and "Al-Bab" through its military operations, which it called "Euphrates Shield," which is followed by multiple other military operations. The fact that the independence of the Syrian Kurds will impose repercussions that will undoubtedly leave an impact on the aspirations of Turkish Kurdish nationalism inside Turkey, whether by secession in a new Kurdish state or by an Arab relationship A federation in which the Kurds enjoy a kind of autonomy, which in turn will threaten Turkish national security, which did not concern the Russian decision-maker, and created a state of divergence in positions and visions not only on the level of the Syrian crisis, but on the level of many related issues between the two countries, including the Turkish penetration into the Central Asian republics.

Key words: The Syrian crisis, the Russian Federation, Turkey.

مقدمة

شكلت الأزمة السورية أرض خصبة للتجاذبات الدولية والإقليمية، التي ما فتئت تزداد حدة بعد التدخل الروسي العسكري في سوريا، والذي جاء بعدما لعبت تركيا دور مزدوج منذ اندلاع تلك الأزمة، حيث أضحى الدور التركي محل خلاف بين كلاً من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وكذلك العديد من الأطراف الدولية والإقليمية، حيث استقبلت تركيا أعضاء المعارضة السورية في خطوة قوضت موقف نظام "بشار الأسد"، ودفعت باتجاه الحل العسكري لتلك الأزمة من جهة. ومن أخرى، أعلنت تأييدها للإصلاحات السورية بقيادة "بشار"، ومن جهة ثالثة، سعي أنقرة إلى دعم قواتها العسكرية بعد نشر النظام الصاروخي الأمريكي على أراضيها بحاجة التصدي للصواريخ التي تنطلق من الأراضي السورية نحوها، ما دفع بموسكو إلى التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية في30 سبتمبر2015، بحجة مجابهة التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم "داعش"، وهذه الظروف جاءت في صالح النظام السوري وحالت دون سقوطه، بالإضافة إلى أن إدارة " باراك

أوباما" اعتمدت آنذاك على "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني"، وعلى الجناح المسلح لـ"وحدات الحماية الشعبية الكردية السورية"، كجزء من عقيدة إدارة "أوباما" آنذاك في الحرب البديلة ضد تنظيم "داعش"، الأمر الذي عقد الأمور أكثر ما كانت عليه، وأخذ بالدولة السورية إلى التفتيت وهذا من جهة، ومن جهة أخرى أخذ بالعلاقات الروسية – التركية إلى مسار التنافس والخلاف الحاد تارة، وتارة أخرى إلى التوافق والتعاون الاضطراري للحد من الخسائر لكلا الطرفين.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث، من توضيح تداعيات التدخل الروسي في الأزمة السورية وأثره في العلاقات الروسية – التركية في الفترة 2015–2021 من خلال التعرف على:

أ. طبيعة الموقف التركي من الأزمة السورية قبل التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية في 30 سبتمبر 2015.

ب. بيان كيف كان للموقف التركي دوراً في التدخل الروسي العسكري في الأزمة السورية.

ج. تحليل أثر التدخل الروسي على العلاقات الروسية – التركية سواء في إطار الأزمة السورية بشكل خاص، أو على المستوى الكلي لتلك العلاقات الروسية – التركية بشكل عام.

إشكالية البحث وتساؤلاته

مع انطلاق الأزمة السورية، دفعت الولايات المتحدة – إدارة "أوباما" – إلى الاعتماد على تركيا التي كان يعتقد أنها تمتلك أدوات من شأنها التأثير في النظام السوري والمعارضة في آن، فعندما فشلت مساعي وزير الخارجية التركية السابق "احمد داود أغلو" في إقناع الرئيس "بشار الأسد" بإيقاف الحل الأمني خلال زيارته لدمشق في9 أغسطس2011، عادت الولايات المتحدة لتبني موقفاً أكثر تحفظاً من الثورة السورية وأقل حسماً، حيث قال "أوباما" "أن "بشار الأسد" فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي في سوريا"، من هنا كان الاعتماد على تركيا في إيجاد مقاربة للأزمة السورية منذ بدايتها، لكن السياسة الروسية قوضت تلك المساعي التركية من جهة حيث ترددت أنقرة في المشاركة في الائتلاف والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، ومن جهة أخرى تباطأت في ضبط حدودها التي كان يستخدمه تنظيم "داعش" للعبور إلى الداخل السوري، مما أدي إلى تزايد انتقادات دول التحالف لها، ولكنها استمرت في دعم الجماعات السورية المعارضة ضد النظام السوري، ومن جهة ثالثة جاءت حادثة الطائرة الحربية الروسية التي أسقطتها تركيا بحجة أنها اخترقت مجالها

الجوي، ولم تستجيب للتحذيرات التركية الموجهة لها في نوفمبر2015، لتحد من حركة أنقرة ومساعيها في سوريا، وتزيد من عزلتها في تلك الأزمة، بعد أن دعمت روسيا النظام السوري بتشكيل غطاء جوي روسي واقي من أي اعتداءات خارجية، ضف لذلك اتفق الفاعلان الدوليان الأساسيان واشنطن وموسكو على وقف إطلاق النار في سوريا، والذي تضمن آنذاك عدم شن غارات أو حرب في الأراضي السورية التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية، ما وضع تركيا في حالة شلل شبة تام، وحد من تحركاتها. من هذه الإشكالية تبرز عدة تساؤلات بحثية، جاء في مقدمتها التساؤل الرئيس (كيف كان للتدخل الروسي في الأزمة السورية أثراً في العلاقات الروسية – التركية؟) ذلك التساؤل المحوري انبثق منه عدة تساؤلات فرعية أخرى جاءت كما يلي:

1) كيف أثر الموقف التركي في الأزمة السورية على التدخل الروسي في الأزمة السورية؟
2) كيف انعكس التدخل الروسي في الأزمة السورية على العلاقات الروسية – التركية في إطارها؟
3) ما نقاط الاتفاق والاختلاف بين كلاً من روسيا وتركيا في إطار الأزمة السورية؟
4) كيف كان للأزمة السورية في مراحلها المختلفة انعكاس على العلاقات الروسية – التركية في مجملها؟ وهل اتجهت نحو مزيد من التنافس أم الشراكة؟
5) ما مستقبل وآفاق العلاقات الروسية – التركية في ضوء ما وصلت إليه الأزمة السورية؟
6) كيف أثرت المتغيرات الدولية والإقليمية في العلاقات الروسية – التركية؟
7) ما أسباب التعاون/التوتر في العلاقات الروسية – التركية منذ اندلاع الأزمة السورية؟
8) كيف انعكاسات تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية – التركية؟
9) ما مستقبل وآفاق العلاقات الروسية – التركية في ضوء ما وصلت إليه الأزمة السورية؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى تبيان أهم التطورات الناتجة عن تأثير الأزمة السورية في العلاقات الروسية – التركية في الفترة 2015–2021، والوقوف على حجم التوافق والتباين في تلك العلاقات في ضوء تلك الأزمة، حيث مرت تلك العلاقات بمنحنيات حادة ما بين التعاون تارة، والتنافس والتوتر الذي كاد أن يصل بتلك العلاقات إلى حد القطيعة تارة أخرى، ناهيك عن تحليل دوافع وأهداف التدخل الروسي– التركي في الأزمة السورية، ومن ثم الوقف على مناطق الخلاف والتوافق

بين كلاً من روسيا وتركيا في تلك الأزمة، ومن جانب آخر رصد وتحليل انعكس ذلك على العلاقات الثنائية بين البلدين في تلك الفترة.

مناهج البحث

للتعامل مع تساؤلات البحث وإشكاليته، وتحقيق هدفه، اعتمد الباحث على اقتراب المصلحة الوطنية، حيث يتسم ذلك الاقتراب بخطوات تتجاوز مبررات صانعي القرار في حقل العلاقات الدولية، وبالتالي يصبح اقتراب المصلحة الوطنية أنسب اقتراب للتعامل مع إشكالية البحث، كون جوهره يرتكز على أن الهدف النهائي والمستمر لأي دولة في حقل العلاقات الدولية يستهدف تحقيق مصالحها الوطنية، ناهيك عن أن هذا الاقتراب يفترض أن القوة الرئيسية المحركة لسياسة كلاً من روسيا وتركيا، تتمثل في السعي الدؤوب نحو حماية وتنمية مصالحهم الوطنية، ومن سما فالتحدي الرئيس الذي يواجههما، هو تنفيذ سياستهما من جانب، ومن آخر حماية أمنهم ومصالحهم الوطنية في ظل ظروف الأزمة السورية منذ اندلاعها. هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي، وذلك لرصد وتحليل كيفية تأثير متغير التدخل الروسي العسكري في الأزمة السورية على طبيعة ومسار العلاقات الروسية – التركية في مجملها، ومن ثم تقييمه.

هيكل البحث

أولاً: ملامح التباين في العلاقات الروسية – التركية قبل التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية.

ثانياً: التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية وانعكاسه على طبيعة العلاقات الروسية – التركية (التوافق – الاختلاف).

ثالثاً: تأثير الأزمة السورية في التعاون الروسي– التركي وانعكاسه على الدور الإيراني.

الخاتمة: نتائج وتوصيات.

أولاً: ملامح التباين في العلاقات الروسية - التركية قبل التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية

حديثاً تدور العلاقات الروسية – التركية حول التعاون بين البلدين في صدأ جميع أنواع الاعتداءات الغربية بشكل خاص، وتم ترجمة ذلك التعاون في عقد اتفاقية موسكو في

مارس1921م، واستكملت تلك الاتفاقية بين البلدين بتوقيع معاهدة "عدم الاعتداء" عام 1952م، ثم دخل البلدين في فترة من التوتر استمرت حتى تقارب الجانبين في عام 1965م حول عدة مشاريع صناعية وتنموية مشتركة، على أثارها نقل الاتحاد السوفيتي السابق لأنقرة تكنولوجيا صهر وتصنيع وتشكيل المعادن، وإنتاج الصناعات الثقيلة، ومنذئذ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التعاون تبلورت بتوقيع ما أطلق عليه آنذاك بـ"الوثيقة السياسية" في يونيو 1978م، التي استمر التفاوض حولها لمادة ست سنوات، وتم توقيعها خلال زيارة الرئيس التركي الأسبق "بولنت أجاويد" للاتحاد السوفيتي السابق ولقائه بنظيره "أليكسي كوسيجين"، وتعد هذه الوثيقة الأولى من نوعها بين الجانبين، والتي نقلت العلاقات إلى آفاق أرحب نحو التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري، إلا أن الحكومة السوفيتية السابقة كان لها تحفظ كبيرة من اندمج مواطني الجانبين، حيث التقارب اللغوي والإثني، فكانت الحكومة السوفيتية ترقب ذلك التفاعل بين مواطنيها بحيطة وحذر كبير، بسبب مسألة الأنثروبولوجيا وتداخل الأعراق وتشابك اللغات.

من ناحية أخرى شكلت عوامل الصراع حول التحكم في المضايق المائية والتنافس على جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، ونقل نفط آسيا الوسطى إلى الدول الأوروبية، وقضية النزاع حول منطقة "ناجورنو كاراباخ"، والقضية القبرصية، والدعم الروسي لليونان، وأزمة الشيشان، مشكلات لم تزل قائمة بين الجانبين حتى تاريخه، وكانت دوماً ما تدخل الجانبين في علاقات متوترة، إلى أن جاءت اتفاقية "التعاون والصداقة وحسن الجوار" التي وقعها الطرفين في 12 مارس1991م، بين كل من الزعيم السوفيتي "ميخائيل جورباتشوف" والرئيس التركي آنذاك "تورجوت أوزال"، لتكشف عن حجم تطور العلاقات التعاونية بين الطرفين، وبعد تفكيك جمهوريات الاتحاد السوفيتي، جاء توقيع أولى اتفاقيات التعاون بين روسيا الاتحادية – في شكلها الحالي– بقيادة الرئيس "بوريس يلتسن" ورئيس الوزراء التركي الأسبق "سليمان دميريل" في 25 مايو 1992، وإحياء بنود اتفاقية "التعاون والصداقة وحسن الجوار" من جديد، ومنذئذ وحتى تاريخه تشوب تلك العلاقات هواجس عدة ومتبادلة على رأسها تغلغل تركيا في العديد من جمهوريات آسيا الوسطى، التي توليها تركيا دوما أهمية خاصة وتعتبرها العمق الاستراتيجي لتركيا، حيث تطلق عليها الأخيرة "الدول التركية"، وذلك بدوره يُثير حفيظة روسيا الاتحادية، التي تعتبر تلك الجمهوريات عمقها الاستراتيجي أيضاً.

من ناحية أخرى شكلت عوامل الصراع حول التحكم في المضايق المائية والتنافس على جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، ونقل نفط آسيا الوسطى إلى الدول الأوروبية، وقضية النزاع حول منطقة "ناجورنو كاراباخ"، والقضية القبرصية، والدعم الروسي لليونان، وأزمة الشيشان، مشكلات لم تزل قائمة بين الجانبين حتى تاريخه، وكانت دوماً ما تدخل الجانبين في علاقات متوترة، إلى أن جاءت اتفاقية "التعاون والصداقة وحسن الجوار" التي وقعها الطرفين في 12 مارس1991م، بين كل من الزعيم السوفيتي "ميخائيل جورباتشوف" والرئيس التركي آنذاك "تورجوت أوزال"، لتكشف عن حجم تطور العلاقات التعاونية بين الطرفين، وبعد تفكيك جمهوريات الاتحاد السوفيتي، جاء توقيع أولى اتفاقيات التعاون بين روسيا الاتحادية – في شكلها الحالي– بقيادة الرئيس "بوريس يلتسن" ورئيس الوزراء التركي الأسبق "سليمان دميريل" في 25 مايو 1992، وإحياء بنود اتفاقية "التعاون والصداقة وحسن الجوار" من جديد، ومنذئذ وحتى تاريخه تشوب تلك العلاقات هواجس عدة ومتبادلة على رأسها تغلغل تركيا في العديد من جمهوريات آسيا الوسطى، التي توليها تركيا دوماً أهمية خاصة وتعتبرها العمق الاستراتيجي لتركيا، حيث تطلق عليها الأخيرة "الدول التركية"، وذلك بدوره يُثير حفيظة روسيا الاتحادية، التي تعتبر تلك الجمهوريات عمقها الاستراتيجي أيضاً.

ومنذ أن تولي الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" السلطة في روسيا في مايو2000م (O'connor, 2005: 3–9)من جهة، وصعود حزب العدالة والتنمية ذو الصبغة الإسلامية بقيادة الرئيس "رجب طيب أردوغان" من جهة أخر (Perkovich and Ulgen, 2015: 23–26)، تغيرت استراتيجية البلدين تجاه بعضهما البعض وتجاه الارتباطات الدولية والإقليمية لكل جانب، حيث بدء ذلك بوضح في سياساتهما الخارجية، وأيقن الجانبين أن مستقبل العلاقات بينهما قابل لاتخاذ مسارات جديدة، لكن بقدر ما شكل الموقع الجغرافي لتركيا ميزة إلا أنه كان ولا يزال السبب الرئيس في كثير من الخلافات بين روسيا الاتحادية من جهة والغرب من جهة أخرى، ناهيك عن تضارب المصالح والرؤى بين موسكو وأنقرة حول المتغيرات التي طرأت على العالم بوجه عام، وعلى منطقة الشرق الأدنى والأوسط بشكل خاص، وفي مقدمتهما الأزمة السورية.

فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين شهد النظام الدولي تغيرات عميقة، أبرزها الصعود الروسي على الساحة الدولية (الشيخ، 2014: 23–26)، والعودة من السبات الذي أمتد لمدة عقدين متتاليين للعب دور محوري ومؤثر في السياسة الدولية عبر بوابة الأزمة السورية (شلبي، 2012:

15–20)، فقادت روسيا مجموعة من الدول التي أعلنت رفضها للسياسة الأمريكية في تلك الأزمة، ومعاييرها المزدوجة في إدارة العديد من الأزمات الدولية والإقليمية، واستطاعت موسكو تحجيم النفوذ الأمريكي وإعاقة حركته في مواقف عدة، أبرزها أزمة "أوسيتيا الجنوبية" عام 2008، والأزمة السورية عام 2011، ثم الأزمة الأوكرانية التي بدأت مع نهاية عام 2013، وتجددت حاليا في مطلع عام 2022، تلك الأزمات مازالت تلقى بظلالها ليس فقط على العلاقات الروسية – التركية، أو العلاقات الروسية تجاه الغرب، وإنما على مجمل النظام الدولي حتى تاريخه، الذي يشهد حرباً باردة جديدة بمعطيات وأسس مختلفة لإدارته (الشيخ، 2015: 5–8).

أ) ملامح التباين في العلاقات الروسية – التركية

منذئذ سعت روسيا بكل قوة إلى العودة لساحة التنافس الدولي، مستغلة حالة الترهل التي يمر بها النظام الدولي، والتفكيك التدريجي للولايات المتحدة، وضعف قبضتها على مناطق كثيرة في العالم (راشد، 2012، ص ص 11–16) ، وصعود قوى دولية أخرى، كالصين، الهند، تأخذ من نصيب ومساحة الولايات المتحدة على أرضية النظام الدولي، وهنا جاءت الأزمة السورية بتحولاتها لتكشف عن سمة راسخة من سمات إقليم الشرق الأوسط، وهي صعوبة عزل التفاعلات الداخلية في أي من دوله عن حالة التنافس الإقليمي على الهيمنة والنفوذ بين القوى الرئيسية فيه (أبو القاسم وعلام، 2013 : 30–31)؛ حيث بدأت الأزمة السورية بدعم إقليمي ودولي، من الاستخبارات الأمريكية وحلف الناتو، وتدخلهم المباشر، بالإضافة للتدخل الفرنسي والألماني، والتركي، والسعودي، والأردني، والإسرائيلي، والقطري، مع/ضد الروسي، والصيني، والإيراني (Stephens, 2016: 39–44)، وكشفت كذلك عن مدى التناقض والتضارب في المصالح بين تلك القوى الدولية والإقليمية المؤثرة، مما جعل هذه القوى جزءاً من هذه الأزمة، وسرعان ما تحولات إلى حرب بالوكالة لا تزال الدولة السورية وشعبها يدفع ثمنها الباهظ حتى تاريخه (أبو القاسم وعلام، 2013 : 30).

على ضوء ذلك، حاولت الولايات المتحدة الاتفاق مع روسيا على عقد مؤتمر دولي حول الأزمة في سوريا بعد فشل مؤتمر "جنيف (1)" المعني بتلك الأزمة، والذي عقد في30 يونيو2012، حيث اتفق كلا من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جون كيري"، ونظيره الروسي الحالي "سيرجي لافروف" في لقاء جمع بينهما في موسكو في7 مايو2013، بهدف تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه في

مؤتمر "جنيف (1)" بخصوص المرحلة الانتقالية التالية لوقف القتال في سوريا (Barkey, 2016: 53-63).

إلا أن تطور الأحداث على الأرض داخل سوريا التي شهده عامي 2013-2014 تحديداً أرغمت موسكو على تزويد النظام السوري بالأسلحة، حيث كان هناك قرار روسي بمنع سقوط النظام السوري عسكرياً ودعمه بشكل شامل للحيلولة دون سقوطه بأي ثمن (Borshchevskaya, 2016 :36-40)، ما سمح لموسكو أن تدعم نظام "بشار الأسد" وتزوده بالسلاح، منذ مطلع عام 2013م بجسر جوي شمل صواريخ مضادة للطائرات من نوع "أس آي -22" المتطورة، ودبابات من نوع "تي سفن تو" المعدلة، والتي لا تملك المعارضة السورية التي يدعما الغرب سلاحاً مضاداً لها، وصواريخ حرارية، وطائرات بعضها مروحية، تم تجميعها داخل سوريا على يد العسكريين الروس، وكذلك كميات كبيرة من الذخائر (Kofman, 2016: 58-65) ، ناهيك عن الدعم المالي والاستشاري، فضلاً عن توفير تغطية سياسية ودبلوماسية في مجلس الأمن لحمايته (Borshchevskaya, 2016: 37)

في حين أن تركيا تقوم بتغذية المعارضة السورية وتدعم الانشقاق العسكري في سوريا، منذ اندلاع الثورة السورية، وتطالب بإسقاط النظام السوري، الأمر الذي دفع بجيش الأخير منذ أغسطس2011، إلى الاستقرار على الحدود التركية، المنفذ الرئيسي لدخول الأسلحة والعناصر الخارجية التنفيذية والإرهابية إلى سوريا، وإلى محاصرة محافظة "حماة" للحيلولة دون الخروج والدخول منها، وتحريرها من المعارضين والمسلحين، والعناصر الخارجة، وللتعرف على النازحين إليها، وعلى مراكز اجتماعاتهم وأهدافهم بوساطة العناصر السرية، وعليه قامت القوات النظامية السورية بعملية دقيقة وسريعة جداً قتلت فيها الكثير من المعارضين السوريين، والعناصر الخارجية، وسلم الباقيين – من العناصر الخارجية والمعارضين المُقامين في تركيا والدول العربية، الذين شاركوا في اجتماعات "انتاليا" بإسطنبول – أنفسهم للنظام السوري، لحدة القتال وضراوته (مجلة مختارات إيرانية، 2011: 70-71).

تطورت أحداث الأزمة السورية، وزاد الخلاف بين كل من أنقرة وموسكو في إدارتها، إلى أن تدخلت روسيا عسكريا في سوريا في30 سبتمبر2015م بشكل مباشر كأول عملية عابرة لحدود الاتحاد السوفيتي السابق منذ انهياره مطلع التسعينيات من القرن العشرين الماضي، الأمر الذي مثل

مفاجأة لمختلف القوى الدولية والإقليمية، في مقدمتها تركيا كونها المتأثر المباشر والرئيس بما يجرى في سوريا، حيث بدأت روسيا غاراتها (المصطفى وآخرون، 2015: 1–16)، أولاً، باستهداف مناطق يسيطر عليها "الجيش السوري الحر" في جبال اللاذقية وريف حمص الشمالي وريف حماة الشمالي والغربي، ثانياً، استهدف مناطق سيطرة "جيش الفتح" في إدلب، ثالثاً، استهدفت فصائل "جيش المجاهدين" و"ثوار الشام"، والعديد من القوات المسلحة في ريف حلب الشمالي والغربي، كما هو موضح بالشكل رقم(1).

شكل رقم (1) خريطة توضح عمليات القوات العسكرية الروسية الجوية في سوريا منذ30 سبتمبر حتى 12 أكتوبر 2015

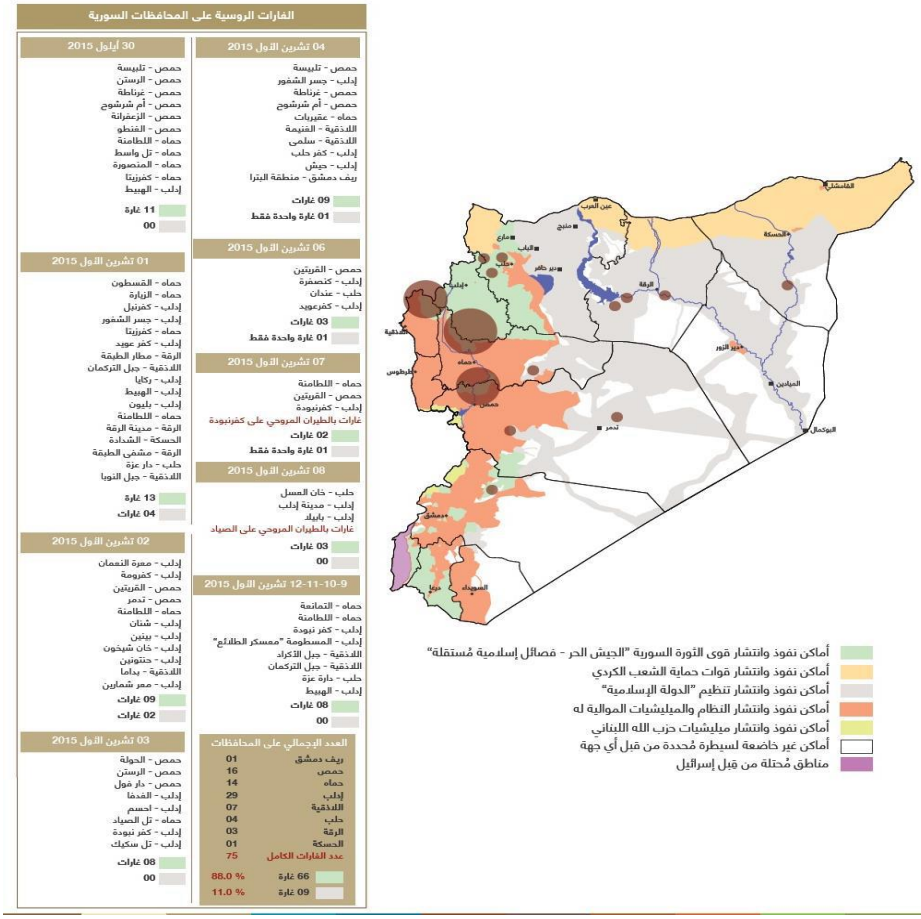

المصدر: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، دمشق، أكتوبر2015، متاح على: http://files.omrandirasat.org

كما استهدفت القوات الروسية تنظيم "داعش" بعيداً عن الرقة ودير الزور، حيث رمت الاستراتيجية الروسية في تدخلها العسكري إلى استهدف المعارضة السورية في جبال اللاذقية، وإبعاد أي أخطار محتملة عن مواقع انتشارها في الساحل السوري، وتحديداً في قاعدتها البرية في مطار "حميميم"، ومواقع انتشارها في "صلنفة"، أما معركة ريف حماة الشمالي والغربي، فكان هدفها إيجاد قوس أمن من شأنه أن يعزل ريف حماة وإدلب – خان شيخون، والخزانات – عن "سهل الغاب" للتفرغ لاحقاً لإبعاد المعارضة هناك عن قرية "جورين" ومعسكرها الحصين، وثابرت روسيا على قصف ريف حمص الشمالي وتسخين الجبهة الباردة، لكونه النقطة الأخيرة التي تعيق مشروع "سوريا المفيدة"، التي اقتصرت على دمشق والمنطقة الوسطى والساحل السوري، أما في حلب، فبادرت موسكو وعلى مدار أيام متواصلة منذ تداخلها العسكري إلى ضرب مقار فصائل "الجيش السوري الحر"، بالتزامن مع تقدم تنظيم "داعش".

لقد شتت التدخل العسكري الروسي في سوريا كافة الفصائل والتشكيلات المسلحة وعمل على إضعافها، حيث خسرت مواقع استراتيجية لمصلحة تنظيم "داعش"، مثل منطقة مدرسة المشاة، والمناطق الحرة، بحيث كان تقدم وتمدد تنظيم "داعش"، في ما تبقى من ريف حلب الشمالي، هدف روسي مُلح، لأن القضاء على "قوات الجيش الحر"، وسيطرة تنظيم "داعش" على مناطقه يمنحان، قوات "الحماية الكردية" المدعومة من الولايات المتحدة، والتي تعول عليها روسيا أيضاً، الأفضلية لقتاله، بما يؤمّن التواصل الجغرافي بين "عفرين"، و"عين العرب/كوباني"، ويفرض أمر واقع وهو قطع الطريق نهائياً على المناطق الآمنة التي دعت تركيا إلى إقامتها (المصطفى وآخرون، 2015).

كما أضف التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية عامل آخر من عوامل الخلاف في العلاقات الروسية – التركية، من وجهة نظر أنقرة، حيث زاد من حدة الخروقات الروسية للمجال الجوي التركي، ناهيك عن تداعيات موافقة تركيا عن نشر منظومة صواريخ باتريوت على أراضيها كإجراء دفاعي بسبب الاشتباكات بين القوات السورية النظامية والفصائل المسلحة في سوريا بجميع أطيافها، وهو الإجراء الذي رفضته روسيا ورأت أنه غير ضروري.

وعلى الرغم من ملامح التباين الروسي – التركي الناتجة عن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية إلا أنه كان هناك ملامح للتوافق في العلاقات الروسية – التركية ثم ملامح للتعاون

بشكل أكبر بعد هذا التدخل العسكري، حيث برز تنظيم "داعش" كعدو مشترك للطرفين، وانسجمت معهم واشنطن في تلك الرؤية، واشتركوا مع عدة أطراف دولية وإقليمية في دحر تنظيم "داعش" كعدو مشترك إرهابي عابر للحدود يشكل خطراً عالمياً، بعدها انتقل الخلاف إلى اتفاق روسي– تركي حول عدم السماح لتنظيم "داعش" بالتواجد داخل الأراضي السورية والعراقية، وهذه المسألة أهم من مسألة من يحكم سوريا، وهكذا تم الوصول إلى الحد الأدنى للتعاون في العلاقات الروسية – التركية، وفعلياً أقدمت كلاً من موسكو وأنقرة عبر الثقة المتبادلة والحوار بالاعتراف بالمصالح المشروعة لكليهما في الأزمة السورية، إلا أن هناك أطراف دولية وإقليمية في مقدمتهما واشنطن يضغطان بشكل كبير على صانع القرار التركي لصرفه عن توطيد العلاقات التعاونية مع روسيا أكثر من اللازم، سوء رغبت تركيا في ذلك أم لا.

الأمر الذي أدى إلى شلل شبة تام لحركة تركيا في سوريا، وزاد من عزلتها في تلك الأزمة، بعد أن دعمت روسيا النظام السوري بتشكيل غطاء جوي روسي واقي من أي اعتداءات خارجية، ضف لذلك اتفق الفاعلان الدوليان الأساسيان واشنطن وموسكو على وقف إطلاق النار في سوريا، والذي يتضمن عدم شن غارات أو حرب في الأراضي السورية التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية، ما وضع تركيا في حالة شلل شبة تام، وحد من تحركاتها، وأجبر صانع القرار التركي على التعاون مع موسكو في تلك الأزمة من وجهة النظر الروسية.

ثانياً: التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية وانعكاسه على طبيعة العلاقات الروسية - التركية (التوافق - الاختلاف)

خلال الفترة أنفة الذكر برز تنظيم "داعش" كعدو مشترك للطرفين، وانسجمت معهم واشنطن في تلك الرؤية، واشتركوا مع عدة أطراف دولية وإقليمية في دحر تنظيم "داعش" كعدو مشترك إرهابي عابر للحدود يشكل خطر عالمي، بعدها انتقل الخلاف إلى اتفاق روسي– تركي حول عدما السماح لتنظيم "داعش" بالتواجد داخل الأراضي السورية والعراقية، وهذه المسألة أهم من مسألة من يحكم سوريا، وهكذا تم الوصول إلى الحد الأدنى للتعاون في العلاقات الروسية – التركية، وفعلياً أقدمت كلاً من موسكو وأنقرة عبر الثقة المتبادلة والحوار بالاعتراف بالمصالح المشروعة لكليهما في الأزمة السورية، إلا أن هناك أطراف دولية وإقليمية في مقدمتهما واشنطن يضغطان

بشكل كبير على صانع القرار التركي لصرفه عن توطيد العلاقات التعاونية مع روسيا أكثر من اللازم، سوء رغبت تركيا في ذلك أم لا.

ومنذ اندلاع الثورة السورية وتركيا على خلاف كبير مع كلاً من موسكو والنظام السوري معاً، حيث لعبت عدة أدوار إقليمية شديدة الوضوح، بداية من مساندتها للمعارضة السورية ضد النظام السوري ودعمها لوجستيا، في محاولة لإسقاط نظام "بشار الأسد"، واستبداله بهيئة حكم انتقالية كحل سياسي للأزمة السورية، وأصرت على ذلك الحل حتى مطلع عام 2016، ما بدا وكأنه مسار ثابت من ثوابت السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، واختارت فيه الانحياز للمعارضة السورية ضمن محور تركيا ودول الخليج العربية، في مقابل المحور المساند للنظام السوري روسيا والصين وإيران، ووصلت في سياق تلك الفترة العلاقات بين روسيا وتركيا إلى مرحلة متقدمة من الخلاف بلغت ذروتها بإسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية "سخوي" في منطقة الحدود التركية – الروسية في نوفمبر 2015، بحاجة أنها اخترقت مجالها الجوي، ولم تستجيب للتحذيرات التركية الموجهة لها.

إلا أن كلاً من موسكو وواشنطن أعطت الضوء الأخضر لتركيا، للدخول عسكرياً بشكل علني ومباشر في الأزمة السورية بدعم أمريكي جوي في يوليو 2016 بشمال سوريا، وأطلق على هذا التدخل العسكري التركي عملية "درع الفرات"، حيث أرسلت تركيا دبابات وقوات خاصة لدعم هجوم المعارضة السورية على المعقل الوحيد المتبقي لتنظيم "داعش" على الحدود التركية – السورية، وسيطرت أنقرة سريعاً على مدينة "جرابلس" المتاخمة للحدود التركية، ما بشر آنذاك ببداية عدة مواقف جديدة للسلوك الخارجي التركي تجاه السياسة الروسية في الأزمة السورية، واتسم ذلك الموقف بحدوث تغيير في أدوات الصراع بالنسبة لأنقرة، وأصبح بمثابة مؤشر لبداية مرحلة جديدة من التعاون التركي– الأمريكي من جانب والتعاون الروسي– التركي من جانب آخر في الأزمة السورية.

الأمر الذي أدى إلى شلل شبة تام لحركة تركيا في سوريا، وزاد من عزلتها في تلك الأزمة، بعد أن دعمت روسيا النظام السوري بتشكيل غطاء جوي روسي واقي من أي اعتداءات خارجية، ضف لذلك اتفق الفاعلان الدوليان الأساسيان واشنطن وموسكو على وقف إطلاق النار في سوريا، والذي يتضمن عدم شن غارات أو حرب في الأراضي السورية التي تسيطر عليها الجماعات

الإرهابية، ما وضع تركيا في حالة شلل شبة تام، وحد من تحركاتها، وأجبر صانع القرار التركي على التعاون مع موسكو في تلك الأزمة من وجهة النظر الروسية (إدريس، 2017).

حجم التعاون الروسي – التركي في الأزمة السورية

على ضوء ما جاء أنفاً، وبعد أن أعطت كلاً من موسكو وواشنطن الضوء الأخضر لتركيا، دخلت الأخيرة عسكرياً بشكل علني ومباشر في الأزمة السورية بدعم أمريكي جوي في يوليو2016 بشمال سوريا، وأطلق على هذا التدخل العسكري عملية "درع الفرات"، حيث أرسلت تركيا دبابات وقوات خاصة لدعم هجوم المعارضة السورية على المعقل الوحيد المتبقي لتنظيم "داعش" على الحدود التركية – السورية، وسيطرت أنقرة سريعاً على مدينة "جرابلس" المتاخمة للحدود التركية، ما بشر آنذاك ببداية عدة مواقف جديدة للسلوك الخارجي التركي تجاه السياسة الروسية في الأزمة السورية، واتسم ذلك الموقف بحدوث تغيير في أدوات الصراع بالنسبة لأنقرة، وأصبح بمثابة مؤشر لبداية مرحلة جديدة من التعاون التركي– الأمريكي من جانب والتعاون الروسي– التركي من جانب آخر في الأزمة السورية(Kofman, 2016: 72).

هذه السياسة التي تبنتها تركيا، جاءت بالأساس من تخوف أنقرة من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بعد أن سلحته واشنطن من جهة، ومن أخرى من إمكانية أن يتفق مع النظام السوري وروسيا وإيران، ويفتح ممر جيوبوليتيكي يخدم مصالح إيران بمحاذاة الأراضي التركية عبر شمال العراق والمناطق التي يسيطر عليها باتجاه سوريا، فيتمكن النظام السوري من فك الحصار عليه أولاً، وتطويق تركيا ثانياً، ويعظم النفوذ الروسي– الإيراني في المنطقة ثالثاً، لذا جاءت الضربات الجوية التركية لقواعد حزب العمال الكردستاني على طول الحدود التركية – العراقية/السورية في23 أبريل 2017 كموقف استراتيجي تركي من السياسة الروسية في الأزمة السورية له عدة أوجه استفادة تخدم المصالح التركية في هذه اللعبة الاستراتيجية الكبرى، ومنها (مركز إدراك للدراسات الاستشارية، 2018: 31–33) :

- طرد آخر معاقل تنظيم "داعش" على الحدود التركية – السورية/العراقية.
- إفشال خطة التنظيمات الكردية المسلحة من ربط الكانتونات التي تسيطر عليها في شمال سوريا ببعضها البعض وتشكيل رواق جيوبوليتيكي مترابط على شكل دولة ذات مساحة معتبرة للمتمردين الأكراد في شمال سوريا، على حساب الأمن القومي التركي.

- إفشال مخططات حزب العمال الكردستاني وفروعه ضد أمن وسلامة الأراضي التركية.
- إفشال مخططات حزب العمال الكردستاني وحلفائه الدوليين أو الإقليميين من استخدام الأراضي التي يسيطر عليها ضد المصالح التركية.

رغم الاستفادة التركية من عملية "درع الفرات"، إلا أن أنقرة لم تقتنع بأنها عملية حققت لها كل ما تصبوا إليها، ما دام الخطر الإرهابي للمتمردين الأكراد موجود، ولا يزالون يسيطرون على مدن مهمة متاخمة للحدود التركية كـ"منبج" في سوريا، لذا جرى الحديث عن عملية عسكرية تركية أخرى أطلق عليه أسم "سيف الفرات" (مركز إدراك للدراسات الاستشارية، 2018: 35).

بعدها دفعت الظروف الميدانية في الساحة السورية تركيا لتغيير موقفها من التدخل الروسي العسكري في الأزمة السورية، وما زاد من ذلك عدم موفقة واشنطن على تصنيف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية تهدد الأمن القومي التركي، والدخول في خلاف مع واشنطن بسبب ذلك، في حين أن روسيا صنفت ذلك الحزب بالمنظمة الإرهابية، إدراكاً من موسكو لأهمية تركيا في نجاح مساعيها في الساحة السورية، وتلك كانت نقطة تحول كبرى في الموقف التركي من السياسة والتدخل الروسي في الأزمة السورية، حيث نجحت موسكو في استمالة تركيا وتوحيد رؤائهم تجاه الأزمة السورية، وبعدها تم إنشاء مسار مشترك فيما بينهما تجسد في محادثات "الآستانة"، وكذلك التنسيق العسكري الثلاثي فيما بين – موسكو وأنقرة وطهران – في معركة الرقة، وتأمين الساحل السوري، كون تلك العمليات العسكرية تنعكس بشكل مباشر على مصالحهما في الأراضي السورية، حيث يدركا أن قوات حزب العمال الكردستاني لا تخرج عن المصالح الأمريكية في سوريا، فأي تقدم كردي في سوريا يعنى تقدم أمريكي لمناطق نفوذ موسكو وطهران في سوريا، لذلك صنفت موسكو حزب العمال الكردستاني بالمنظمة الإرهابية لجني العديد من المكاسب الاستراتيجية – وفق تفاهمات روسية إيرانية تركية – في مقدمتها(العلو، 2017: 4-9):

- سيطرة القوات التركية ميدانياً على المناطق الوصلة بين ريف "حلب" وريف "إدلب"، ما سيمنحهما مناطق نفوذ شاسعة على حساب النفوذ الأمريكي.
- احتكار جبهة "إدلب" مع جبهة "فتح الشام" لصالحهما في إطار الحرب على الإرهاب، وبالتالي قطع الطريق على محاولات "قوات سوريا الديمقراطية" لإقناع واشنطن بخوض معركة "إدلب" مع جبهة النصرة بعد الانتهاء من معارك تنظيم "داعش".

- استعادة مجانية لمساحات شاسعة من الأراضي السورية وإعادتها للنظام السوري تصب في مصالح النفوذ الروسي، ومن خلال تصعيد التوتر حول "عفرين" بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية راهنت موسكو على قدرتها على اللعب على هوامش الخلاف بين الطرفين الأخيرين لفرض سيناريو "منبج"، الذي يمثل مخرج للطرفين من مواجهة حتمية دامية، الأمر الذي يجبر قوات سوريا الديمقراطية تسليم مناطق "عفرين" للنظام السوري مجاناً، أو المواجهة العسكرية مع تركيا.

بالإضافة إلى ذلك وفقت تركيا على المبادرة الروسية التي رمت إلى "مبادرة خفض التصعيد" في المناطق الحدودية بين النظام السوري والمعارضة السوري، والتي رسمت موسكو من خلالها تأمين حدود استراتيجية لمصالحها وحلفائها في الأراضي السورية، حيث استهدفت تلك المبادرة عزل المعارضة السورية المسلحة وإعادة توجيه دورها في محاربة تنظيم "داعش"، ناهيك عن احتواء الأطراف الإقليمية المعنية بالأزمة السورية، وفي مقدمتهما أنقرة وطهران، وتم ترجمة هذه الموافقة التركية على المبادرة الروسية بزيارة قام بها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإيراني إلى أنقرة في أغسطس2017، خلصت إلى عدة نتائج سياسية وعسكرية من أهمها (التقرير الاستراتيجي العربي، 2017: 179-183):

- التأكيد على الدور المشترك الذي تلعبه كلاً من روسيا وإيران وتركيا في دعم الأمن الإقليمي انطلاقاً من الأراضي السورية.
- اعتبار مسار "الآستانة" أساساً لخفض التصعيد في الصراع الميداني في سوريا.
- توحيد الجهود في مواجهة تنظيم "داعش".
- التأكيد على سيادة الدولة السورية على مجمل أراضيها في الشمال، وتنسيق الجهود لصد أي تغيير جيوسياسي يمكن أن يطرأ في ظل تفاعلات الأكراد مع الصراع، وفي ظل الدعم الأمريكي للقوات الكردية.
- الاتفاق على وضع "إدلب" تحت إدارة مدنية برعاية تركية على غرار وضع مدينة الباب بريف حلب الشرقي، التي حررتها القوات التركية من تنظيم "داعش".

وفي22 نوفمبر2017، تجسد الوفاق الروسي- التركي حول الأزمة السورية في الاجتماع الذي دعا إليه الرئيس "بوتين" بمنتجع "سوتشي"، والذي ركزت تركيا فيه على الخروج بضمانات

روسية – إيرانية حول تدخل أنقرة العسكري المحتمل في شمال سوريا، وتحديداً القيام بعملية عسكرية في إدلب وعفرين لأبعاد حزب الاتحاد الكردي السوري عن الاشتراك في أي حوار يتعلق بمستقبل سوريا، بالإضافة إلى الخروج بضمانات روسية – سورية بعدم تعرض قواتهما للقوات العسكرية التركية الموجودة في شمال سوريا (التقرير الاستراتيجي العربي، 2017: 183-184)، وسرعان ما وفقت روسيا على تلك الضمانات وقامت بسحب قواتها الموجودة في عفرين كون تلك العملية العسكرية التركية تخدم مصالح روسيا ونفوذها في الأراضي السورية وهذا أولاً، وثانياً كرد روسي على الرفض الأمريكي لمقترحاتها بقبول دخول قوات النظام السوري لمناطق إدارتهم الذاتية لتولي مهام الأمن بها، وثالثاً كون تلك العملية العسكرية التركية ستستهدف حلفاء واشنطن من الأكراد.

وعلى ضوئه، شنت تركيا عملية عسكرية في يناير 2018 على مدينة عفرين، لتحقيق جملة من الأهداف الضرورية لحماية أمنها القومي (التقرير الاستراتيجي العربي، 2018: 77-78):

أولاً، للرد على إدارة "ترامب" حول تكوين قوة أمنية حدودية مكونة من قوات سوريا الديمقراطية "قسد" ذات الأغلبية الكردية، لتأمين منطقة الحدود السورية مع كلاً من العراق وتركيا في مناطق سيطرة الأكراد.

ثانياً، أقامت تركيا منطقة آمنة على مسافة30كم من حدودها مع عفرين، لحماية الأراضي التركية، عبر عملية عسكرية تركية أطلقت عليها أنقرة اسم "غصن الزيتون".

ثالثاً، استهدفت تركيا زيادة مساحة نفوذها في الشمال السوري، وتحديداً في منطقة غرب الفرات، لإعاقة مخططات الأكراد السوريين في إقامة كيان واحد يجمع مناطق السيطرة الكردية شرق وغرب الفرات.

لكن سرعان ما دب الخلاف بين كلٍ من روسيا وتركيا وكذلك إيران بسبب الصراع على إدلب، الحلقة الأكثر أهمية في حلقات الصراع والنفوذ الدولي والإقليمي في سوريا، فمع استعادة النظام السوري السيطرة على معظم الأراضي التي كانت تسيطر عليها المعارضة السورية المسلحة، والتي اقتنصه مجاناً بسبب التفاهم الثلاثي الروسي- الإيراني- التركي، شنت روسيا منفردة عملية عسكرية في إدلب استهدفت المعارضة السورية المسلحة، وتحديداً "هيئة تحرير الشام" بكافة فصائلها، لتأمين الوجود الروسي في قاعدة "حميميم" في اللاذقية بعدما تعرضت للاستهداف من قبل المعارضة السورية وهذا أولاً، وثانياً لتأمين باقي مناطق خفض التصعيد في المحافظات السورية،

ومدن الساحل السوري الواقعة تحت سيطرة النظام السوري، إلا أن تركيا رفضت تلك العملية رفضاً شديد لارتبط أنقرة الاستراتيجي بكافة فصائل المعارضة السورية المعتدلة والمسلحة في إدلب من جانب، وتخوفها من مواجهة نزوح على حدودها في حال اندلع صراع موسع من آخر، كون ذلك الصراع سيعرض أنقرة إلى ضغط أمني واقتصادي كبير في ظل أزمتها الاقتصادية التي تمر بها، هذا، بخلاف ما تمثله إدلب من أهمية قصوى لتركيا في مواجهة المشروع الكردي، فضلاً عن احتمال فقدان مناطق المراقبة ونقاط تمركزها الـ12التي أقامتها في الخطوط الأمامية في إدلب، وفق التفاهم الثلاثي لصيغة آستانة (التقرير الاستراتيجي العربي، 2018: 78–79).

فأصرت تركيا على منحها وقتاً كافياً للتفاوض مع فصائل المعارضة السورية لحملها على تفكيك تنظيماتها، وتسليم سلاحها، أو مغادرة إدلب، مقابل ضمانات روسية – تركية بعدم إحلال قوات النظام السوري محلها، واستجابت روسيا لمطالب تركيا خلال القمة الثنائية التي عُقدت بين روسيا وتركيا في17 سبتمبر2018 لتسوية أوضاع تلك الفصائل المسلحة فيما عرف بـ "اتفاق سوتشي"، وهذا لعدة أمور من أهمها (التقرير الاستراتيجي العربي، 2018: 78):

- رغبة موسكو في الإبقاء على تركيا ضمن صيغة التفاهم والتعاون الثلاثي التي رعت اتفاقات الهدنة، وخفض التصعيد عبر مسارات آستانة بين كلٍ من إيران وتركيا.
- رغبة موسكو في الحفاظ على نقطة تواصل مع واشنطن والدول الأوروبية بشأن الأزمة السورية، والتي كانت معرضة للانهيار، في حال شن روسيا حرب موسعة في إدلب.
- إقامة منطقة منزوعة السلاح على مساحة 20كم بين المعارضة وقوات النظام السوري بحلول منتصف أكتوبر 2018.

تلك الأحداث لم تكن إدارة "ترامب" تتركها لتمر هكذا دون استثمرها، حيث رفضت تلك العملية العسكرية الروسية في إدلب هي والدول الأوروبية كون تلك العملية تعني أمرين بالنسبة لهما (عبد الحليم، 2017: 13–18):

- نجاح نظام "بشار الأسد" في استعادة جميع مناطق المعارضة المسلحة دون أن يقدم أي جهود ملموسة من شأنها تسوية الأزمة السورية.
- التهديد المباشر على الدول الأوروبية نتيجة موجة نزوح وهجرة السوريين مرة أخرى عبر الحدود التركية، على غرار ما حدث في عام2016.

ثالثاً: تأثير الأزمة السورية في التعاون الروسي- التركي وانعكاسه على الدور الإيراني

كان للتطورات السابقة أثره في العلاقات الروسية – التركية على المستوى الإقليمي في إطار الأزمة السورية من ناحية وكذلك على مجمل العلاقات التركية – الروسية من ناحية أخرى، ففي سياق ما جاء آنفاً عُقدت قمة ثلاثية في طهران في7 ديسمبر 2018 بين روسيا وإيران وتركيا للتباحث حول ما آلت إليه أوضاع الأزمة السورية، للحيلولة دون اتساع فجوة الخلاف فيما بين الأطراف الثلاثة، إلا أن الأوضاع على أرض الواقع فرضت نفسها، فالرئيس الأمريكي السابق "ترامب" قرار سحب القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا، الأمر الذي أجج الصراع مرة أخرى حول ملء ذلك الفراغ الذي سيترتب على قرار الانسحاب الأمريكي من الأراضي السورية، فسريعاً وفي أواخر ديسمبر 2018 عادت تركيا للتفاهم مع واشنطن حول ذلك القرار، وفعلياً أعلن الرئيس السابق "ترامب" سحب القوات الأمريكية من الشمال السوري في مطلع أكتوبر 2019 ,Arbell) .2019)

بعدها مباشرة في9 أكتوبر 2019 توغلت تركيا في شمال شرق سوريا عسكرياً تحت مسمى عملية "نبع السلام" في منطقة شرق الفرات، بهدف إقامة منطقة آمنة على حدودها الجنوبية في الأراضي السورية بعمق نحو30 –40كم، وإبعاد عناصر حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب الكردية، والتي من خلالها احتلت القوات التركية مناطق من شمال شرق سوريا، بهدف إعادة اللاجئين السوريين من تركيا إلى تلك المنطقة، التي تمتد على مساحة نحو440كم، وبما ينهي نسبياً غالبية المكون الكردي، ويوطن السوريين بدلاً من عودتهم إلى مناطقهم الأصلية داخل سوريا، لكن قوبلت تلك العملية العسكرية التركية برفض شديد من قبل حلف الناتو والدول العربية، وبتفهم مشروط من قبل كلاً من واشنطن وروسيا وإيران (Arbell, 2019) .

إن جملة الموقف التركي من التدخل والسياسة الروسية في الأزمة السورية، جاء ليعبر عن إتقان اللعب على المتناقضات – الخداع السياسي – فالمصالح التركية المتشابكة والمتأرجحة بينها وبين القوى الدولية والإقليمية المعنية بالأزمة السورية، جعلت تركيا ترهن تارة على المعارضة السورية وتدعمها لوجستيا ومادياً وعسكرياً في مواجهة النظام السوري ومن يسنده، ثم دعت إلى تشكيل تحالف دولي لإسقاط النظام السوري، بيد أن هذه الدعوة أدخلت تركيا في صراعات مع العديد من الدول الإقليمية المعنية بالأزمة السورية وفي مقدمتهما إيران، حيث جاءت بارتدادات سلبية على

الأمن القومي التركي، بما دفع تركيا إلى إعادة تدوير سياساتها ومواقفها وفقاً لبوصلة مصالحها لتجاوز الصعوبات التي باتت تواجه علاقاتها مع الفواعل الدولية والإقليمية من جراء تداعيات الأزمة السورية.

ثم تخلت تركيا عن إسقاط النظام السوري، وقبلت بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني بعدما تدخلت روسيا عسكرياً في الأزمة السورية من جانب، ومن آخر بعدما اتفقت كلاً من واشنطن وموسكو على خارطة طريق لحل الأزمة السورية وشكل سوريا المستقبلي، مع بقاء "بشار الأسد" في موقعة لحين إجراء انتخابات ضمن بنود شملت تهديد مبطن بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق، الأمور التي بسببها تراجع الدور/الموقف التركي بشكل واضح من التدخل الروسي – الإيراني في الأزمة السورية.

على ضوء تلك الأحداث، برز التباين بين إيران وروسيا جلياً حول اتفاق إنشاء مناطق خفض التصعيد، كونه يقيد حرية الحركة الإيرانية في المشهد السوري، فضلاً عن تعمد روسيا استهداف وإقصاء إيران من أي استحقاقات تخص قطاعات الاقتصاد السوري، بجانب استمرار التضييق على حركة ميليشياتها داخل سوريا، ناهيك عن التباين في مواقف البلدين تجاه العملية العسكرية التركية "غصن الزيتون" التي قامت بها تركيا مطلع عام2018، الأمر الذي عاد بإيران للعب دور المخرب للتفاهمات الروسية– التركية في الأزمة السورية، وتحديداً حول اتفاق خفض التصعيد في المناطق التي تشهد صراع بين النظام السورية والمعارضة السورية (Nasr, 2018) .

في ذلك التوقيت كانت روسيا تحضر لبدء سلسلة من العمليات العسكرية للقضاء على المعارضة السورية المسلحة في مناطق خفض التصعيد أولاً، والرد على الترتيبات الأمريكية لإدارة "ترامب" تجاه الأزمة السورية ثانياً، وما أن انتهى الرئيس "بوتين" من زياراته لسوريا في قاعدة حميميم، واجتماع سوتشي الأول، إلا وأطلق هجوم جوي مكثف رفقه اقتحام بري لعناصر النظام السوري ومليشيات إيران في مناطق خفض التصعيد في إدلب، أعلن على أثارها رئيس هيئة الأركان الروسي الجنرال "فاليري جيراسيموف" أن مهمة روسيا في عام2018 ستكون القضاء التام على جبة فتح الشام– جبهة النصرة سابقاً– في مختلف مناطق خفض التصعيد، تلك العملية الروسية العسكرية توازى معها عملية عسكرية تركية أخرى في عفرين بدعم روسي ضد وحدات حماية الشعب الكردية بريف حلب الشمالي الغربي، ما نتج عنها تمكين النظام السوري من السيطرة الكاملة على مطار أبو

الضهور في ريف إدلب الشرقي بعد معارك طاحنة، شاركت فيها القوات التركية لأول مرة مع قوات النظام السوري (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018: 3-4).

على أثر ذلك أثمرت التفاهمات الروسية- التركية التي سمحت للأخيرة بالدخول عسكرياً في عفرين، في مقابل الضغط على فصائل في المعارضة المشاركة في مؤتمر سوتشي الذي كان مهدداً بالفشل، عن توقف عملية إدلب وتوجه النظام السوري إلى الغوطة الشرقية في دمشق، حيث قررت روسيا التي رأت أن مساعيها واستراتيجيتها السياسية والعسكرية في سوريا تتداعى من جانب، ومن جانب آخر تدهور علاقتها مع إدارة "ترامب" إلى مستوى مقلق، فقررت روسيا أن تنحو في تجاه حل عسكري آخر ومختلف في غوطة دمشق الشرقية، لهزيمة المعارضة المسلحة بشكل نهائي ودفعها إلى الاستسلام، بدلاً من التفاهم معها على أية حلول سياسية، مثلما كانت الرؤية الروسية عندما انطلقت محادثات الآستانة، ولهذه الأسباب بدأ التصعيد الروسي العسكري في غوطة دمشق (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018: 3-4).

تلك الأسباب دفعت موسكو- من جهة أخرى- عبر اجتماع عقد بين وزيري الدفاع والخارجية الروسيين والمبعوث الأممي "دي ميستورا" إلى ربط نتائج مسارات جينيف ومحادثات الآستانة ومؤتمر سوتشي في محاولة للتوصل لحل لتسوية الأزمة السورية من جهة، ومن جهة أخرى بغرض إكساب محادثات الآستانة وسوتشي الشرعية الدولية على غرار ما تتمتع بها محادثات جينيف، فآستانة وسوتشي تحدثت مخرجاتهما عن بنود لم تشير لها محادثات جينيف، خاصة المتعلقة بالدستور السوري وأجراء الانتخابات، بما يعكس الرؤية الروسية المنفردة لحل الأزمة السورية التي تقوم على إصلاح دستوري يعيد تأهيل النظام السوري بتغييرات شكلية، في حين تحدثت محادثات جينيف عن انتقال سياسي في سوريا وهيئة حكم انتقالية؛ فلقد حاولت روسيا بكافة الطرق استغلال التطورات والتغييرات الميدانية المتلاحقة في الدفع برؤيته لتسوية الأزمة السورية عبر أية مفاوضات أو محادثات سياسية مقبلة، على أن تأخذ في اعتبارها نتائج محادثات الآستانة وسوتشي في محاولة منها لإعادة الاعتبار لنتائج تلك المحادثات (أحمد، 2017: 24-26).

تلك التطورات الميدانية استفاد منها النظام السوري بشكل كبير، حيث اقترب من تطهير مناطق سيطرته على ما يسمى بـ"سوريا المفيدة" من أي وجود مسلح للمعارضة أو أي قوات أخرى سمح به اتفاق مناطق خفض التصعيد التي جرى التوصل إليها عبر الوساطة المصرية، والتي لم

يتبقى منها – مناطق خفض التصعيد– في جنوب غرب سوريا إلا درعاً والقنيطرة الخاضعين لتفاهمات روسية – أمريكية – أردنية، ومنطقة إدلب التي تخضع لتفاهمات روسية – تركية– إيرانية، وعلى ضوء ذلك الوضع الميداني في سوريا برزت أربع مناطق نفوذ رئيسية، تحكمها تفاهمات عدة ومختلفة، تلك المناطق توضحها النقاط التالية بجلاء بحسب أهميتها لروسيا وتركيا والنظام السوري، وإيران أيضاً:

- **المنطقة الأولى "سوريا المفيدة":** وهي أكبر تلك المناطق، ويسيطر عليه النظام السوري وتخضع لاتفاقات تنظم علاقة النظام السوري بروسيا وإيران، فضلاً عن تفاهمات بين الأخيرين يتخللها اختلافات وتنافس في الرؤى لكنه غير معلن، وقد أصدر النظام السوري عدداً من المراسم والقوانين التي تستكمل استحكامه على تلك المناطق استهدفت تهجير غير الموالين له وسلب أموالهم وحقوقهم، كان أهم تلك المراسم المرسوم رقم10 الذي يفوض إدارة الحكم المحلي صلاحيات إقامة مناطق تنظيمية في الوحدات الإدارية التابعة لتلك المناطق.
- **المنطقة الثانية شرق نهر الفرات:** وهي المناطق التي يحكمها اتفاق روسي– أمريكي بعدم التصعيد، وتشترك فرنسا والسعودية في تفاهمات مع واشنطن حول ترتيبات الأوضاع في تلك المناطق، والأخيرة توليها تركيا اهتمام بالغ خاصة المناطق التي يشغلها الأكراد.
- **المنطقة الثالثة الضفة الغربية لنهر الفرات شمال شرق حلب:** وهي المنطقة التي تعد بؤرة الصراع المسلح بين النظام السوري وحلفائه وقوات المعارضة المسلحة وعناصر مسلحة أخرى، وهي أيضاً المنطقة التي تشرف عليها تركيا والممتدة من الشريط الحدودي بين مدينة جرابلس في الضفة الغربية لنهر الفرات وحتى أقصى شمال غرب اللاذقية، والتي ضمت لها القوات التركية منطقة عفرين، حيث سمح اتفاق سكة الحجاز لتركيا بنشر نقاط مراقبة تابعة لها في تلك المنطقة بعمق200كم داخل الأراضي السورية من الحدود التركية.
- **المنطقة الرابعة جنوب غرب سوريا:** وهي المنطقة التي جرى اتفاق خفض التصعيد بشأنها بين روسيا والولايات – بالتفاهم مع إسرائيل– المتحدة والأردن.

لقد جاءت الفكرة الروسية لإنشاء مناطق خفض التصعيد كمسار سياسي مكمل وبديل في ذات الوقت لكافة جولات محادثات الآستانة التي لم تصل إلى تسوية تذكر، كما لم يكن بعيداً عن نظر روسيا حينما دعت إلى مسار سوتشي السياسي أن محادثات الآستانة قد استنفدت أسباب

انطلاقه بتقسيم مناطق النفوذ داخل الجغرافيا السورية، وعلى ضوئه توصلت روسيا وتركيا في17 سبتمبر2018 في منتجع سوتشي إلى اتفاق يحافظ على ما تبقي من مناطق خفض التصعيد التي لم تشهد أية معارك، وتحديداً في إدلب (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018: 1-3)، ومنع أي هجوم عسكري عليها، وسحب الأسلحة الثقيلة من المناطق منزوعة السلاح، ذلك الاتفاق جاء بعد فشل القمة الثلاثية – روسيا وإيران وتركيا– التي عقدت في7 سبتمر2018 والتي لم تصل إلى اتفاق حول مستقبل إدلب التي غدت مرتع لقوات المعارضة السورية، بعد تصفية مناطق خفض التصعيد في ريف حمص الشمالي، والغوطة الشرقية بدمشق، وجنوب غرب سوريا.

وعليه، وفي إطار بحث روسيا عن سبيل لتسوية الأزمة السورية، لعبت روسيا على التوازنات بين التصعيد العسكري تارة، والمحولة إلى التواصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية بأي شكل تارةً أخرى، فقد ساهم الاتفاق الروسي– من دون إيران– التركي في تغيير موقف موسكو من التصعيد العسكري الأخير في مناطق أنفة الذكر، وتراجعها عن الدخول عسكرياً في إدلب بما سيترتب عليه من انهيار محادثات الآستانة وهذا أولاً، وثانياً فقدان تركيا بانسحابها من تلك المحادثات وانضمامها إلى الغرب، وثالثاً تقويض كافة المساعي الروسية وتبديد كل جهودها المبذولة نحو حل وتسوية الأزمة السورية، ناهيك عن الضغوط التي تتعرض لها مقاربات التسوية المقترحة من قبل روسيا، حيث في المقابل هناك مواجهة مجموعة العمل الخماسية المعنية بالأزمة السورية والتي تتزعمها واشنطن، والتي ضمت إليها مؤخراً كل من مصر وألمانيا، وإصدارات على ضوء ذلك مجموعة مبادئ حول الصراع في سوريا في مواجهة المقاربات الروسية لحل ذات الأزمة على وجه الخصوص.

في ذات السياق لعبت أنقرة دور كبير في إقناع موسكو بالتوقف عن استكمال تصعيدها العسكري في مناطق المعارضة السورية وخاصة في إدلب، بما سيترتب عليها من وقوع إعداد هائلة من القتلى في صفوف المدنيين، ما بدوره سيضع على عاتق روسيا ضغطاً دولياً كبير، فتوقفت روسيا عن التصعيد العسكري واستبدلته بالبحث عن سبل تعالج أزمة اللاجئين السوريين وإعادة إعمار المناطق المدمرة، واتخاذ تلك السبل كوسيلة لإعادة تأهيل النظام السوري واستعادة شرعيته، وهنا قدمت أنقرة عرضاً لحل تلك القضايا، عبر حشد عشرات الآلاف من قواتها داخل مناطق خفض التصعيد القريبة من حدودها وجاعلة من محافظة إدلب خط أحمر لها، وتحويلها إلى منطقة منزوعة

السلاح بعمق15–20كم، وإبعاد فصائل المعارضة منها ودفعهم نحو الشمال، محقق بذلك عدة أهداف (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص ص 3–5؛ بلجيك، 2020: 213–229):

أولها: تجنيب تلك المناطق وتحديداً محافظة إدلب من وقوع تصادم مسلح بين قوات النظام السوري وحلفائه ضد المعارضة السورية المسلحة من جهة، وضد القوات التركية من جهة ثانية، وضد القوات الكردية من جهة ثالثة، وضد أية أطراف محلية أو إقليمية أو دولية ربما تشتبك في ذلك الصراع المسلح، والمدنيين السوريين هم وحدهم من سيدفع ثمن ذلك الصراع.

ثانيها: محقق لموسكو ما كانت تصبوا له– من دون قتال– وهو جعل إدلب منطقة منزوعة السلاح، وإبعاد فصائل المعارضة منها، بما يوفر الحماية الضرورية لقاعدة حميميم الجوية التي باتت تتعرض لهجمات متكررة تنطلق من مناطق تسيطر عليها المعارضة السورية في إدلب.

ثالثها: تفكيك المعارضة السورية بشكل ذاتي، ناهيك عن التعهدات التركية لروسيا بتفكيك التنظيمات المتطرفة في إدلب.

رابعها: فتح الطريق السريع الدولي وضمان حركة الترانزيت عبر الطريقين "أم4 حلب – اللاذقية" و"أم5 حلب – حماة" وضمان حرية حركة السكان المحليين وحركة التجارة والسلع، الذي يعد شريان التجارة الأساسي من وإلى سوريا.

خامسها، إقرار روسيا بنفوذ تركيا في إدلب، وتعهد روسيا لتركيا بحفظ مصالحها في تلك المناطق، سواء بما يتعلق بمنع تهجير أو نزوح اللاجئين السوريين إلى تركيا، بالإضافة إلى المحافظة على فصائل المعارضة باعتبارها قوة مهمة للضغط في اتجاه الحل السياسي لتسوية الأزمة السورية.

على ضوء تلك التفاهمات الروسية– التركية برزت عدة إشكاليات حول اتفاق الطرفين بخصوص محافظة إدلب منها ما يخص روسيا ومنها ما يخص تركيا، فبالنسبة لروسيا تمكنت من فرض ذلك الاتفاق على النظام السوري وإيران، إما تركيا فيبرز التحدي في مدى قدرتها على تسويق ذلك الاتفاق لدى الجماعات المتشددة الموجودة في إدلب، وتلك الجماعات تشكل عقبة كبرى أمام تنفيذ ذلك الاتفاق بإنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب، والتي تأتي "هيئة تحرير الشام" في مقدمتها، و"حراس الدين"، و"مسلحو الحزب الإسلامي التركستاني "الإيجور""، وقوات وفصائل متشددة أخرى، بجانب ذلك كله يعد هذا الاتفاق مخرج فقط جنب محافظة إدلب تصعيد روسي

عسكري كان مخطط بموجبه استهدف كافة فصائل المعارضة الموجودة في تلك المحافظة لتمكين النظام السوري من بسط نفوذه فيها، ريثما تتضح معالم التفاهمات الإقليمية والدولية حول سبل حل وتسوية الأزمة السورية وكيفية الوصول إلى تلك السبل في المستقبل.

رابعًا: آفاق العلاقات الروسية - التركية في ضوء الأزمة السورية

شهد عام 2012 زخماً ملحوظاً في تطور وتنامي العلاقات الروسية – التركية، حيث شهد ذلك العام تأسيس "مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى" بين البلدين، ثم تلي ذلك القمة الروسية – التركية التي عقدت في العاصمة التركية أنقرة في ديسمبر2014، والتي كرس فيها الطرفين العديد من مجالات التعاون الاستراتيجي (قدورة، 2015: 17–11).

بعدها كللت كلاً من روسيا وتركيا جهودهم في أواخر عام 2018، وتوصلوا إلى اتفاق يقضي بوقف العمليات العسكرية في الأراضي السورية وتحديداً في إدلب، وإقامة منطقة منزوعة السلاح بعرض يتراوح بين 15–20كم على طول خط تماس الحدود السورية – التركية، وتكليف تركيا بإخراج جميع الفصائل الجهادية المسلحة من إدلب، بعدما فرو من المعارك وتخلوا عن أسلحتهم الثقيلة، وتمكين قوات ووحدات الشرطة التركية والروسية بمراقبة تلك المنطقة منزوعة السلاح، توصلوا في نهاية المطاف إلى أن التصعيد سيكون باهظ التكلفة على الجانبين، وأن الأجدى تعزيز العلاقات فينما بينهما، وبرهنوا على ذلك التعاون بالدخول في العديد من الاتفاقيات الأمنية والسياسية والاقتصادية المتبادلة.

جاء في مقدمة تلك الاتفاقيات المتبادلة عملية بيع منظومة الدفاع الجوي الروسي "إس–400" المتطورة، مع نهاية أزمة المقاتلة الروسية التي أسقطتها تركيا، فنشأت رغبة تركية لإقامة التعاون المشترك مع روسيا حول الأزمة السورية وتطورت العلاقات، وتباحثاً الطرفان حول سبل التعاون فيما بينهما في مجال الصناعات العسكرية الدفاعية، وفي منتصف عام2019م تسلمت أنقرة من موسكو منظومة "إس –400"، والتي على آثارها تعرضت أنقرة لضغوط هائلة من قبل الولايات المتحدة، أفضت إلى خروج تركيا من مشروع برنامج الطائرة الأمريكية المقاتلة "إف–35"، واستقرت تركيا في النهاية على اقتناء المنظومة الصاروخية الروسية، كون الأخيرة توفر لتركيا أداة ردع حيوية في مواجهة العديد من الأخطار المتعددة، في مقدمتها مواجهة التوترات المتزايدة من الأراضي

السورية، وشرق البحر الأبيض المتوسط في ضوء البحث والتنقيب عن الثروات الطبيعية والغاز، وبين إيران النووية، ودول والاتحاد الأوروبي (كورت، 2019: 143–160).

بالإضافة إلى دخول شركات الطاقة التركية وشركات الطاقة الروسية في صفقة أمداد تركيا بالطاقة بنحو7 مليار دولار، ناهيك عن الاتفاق حول الدعم الفني الروسي لمحطة الطاقة النووية التركية والتي تقدر تكلفتها بنحو20مليار دولار، والتي ستتولى شركة "روساتوم" الروسية بنقل التكنولوجيا النووية وتشغيلها في الفترة المقبلة (السيد، 2019: 177–183).

من ناحية أخرى، تتطلع تركيا لأن تكون المركز الإقليمي لنقل الطاقة والغاز الطبيعي من روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى واتفاقها مع الحكومة العراقية وإقليم وكردستان العراق على نقل النفط والغاز عبر ميناء "جيهان" في تركيا إلى الدول الأوروبية، ناهيك عن احتمال أن تصبح المنفذ الرئيس للغاز الإيراني وتصديره إلى أوروبا في حال توصلت الحكومة الإيرانية إلى اتفاق جديد حول برنامجها النووي مع الغرب، بالإضافة إلى أن هناك صفقة روسية ضخمة بموجبها تصبح تركيا الناقل الحصري الوحيد للغاز الروسي إلى أوروبا، بعدما أوضح الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم الروسية "ألكسي ميللر" أن الحكومة الروسية تخطط إلى أن يصبح مشروع "خط التيار التركي" الخط الوحيد لإمدادات الغاز الروسية لدول الاتحاد الأوروبي بنحو63 مليار م3، والذي ينقل حالياً عبر أوكرانيا، وناقش ذلك مع الشركاء الأوروبيين وحسهم على ضرورة تهيئة البنية التحتية لدولهم على هذا الأساس، وتنفيذ البنية التحتية التي تنقل كميات الغاز الروسي عبر الحدود التركية – اليونانية إلى داخل الدول الأوروبية (قدورة، 2015: 9–10) .

حالياً، تمر العلاقات الروسية – التركية بمستوى متميز من التعاون، بعدما تأكدت تركيا منذ التدخل الروسي العسكري في الأزمة السورية في عام 2015 أنها الخاسر الأكبر في هذه الأزمة، إن لم تغيير سياساتها نحو توطيد العلاقات مع موسكو، ومنذئذ والعلاقات بين البلدين في مجالات الطاقة والصناعة والسياحة والسفر والدخول بدون تأشيرات، والتبادل الثقافي، والاستثمارات المتنوعة والمتبادلة، متميزة جداً، وحكومة البلدين يدركا أو الواقعية السياسية وحدها هي التي تفرض تقارب المصالح الراهن، وتنحيت الخلافات والتنافس التاريخي بين البلدين.

الخاتمة

أكد البحث أن العلاقات الروسية – التركية في ضوء الأزمة السورية أتسمت بالعديد من القواسم المشتركة، والتباينات الحدة في آن معاً، حيث تبين أن هناك العديد من القواسم والمصالح المشتركة بين البلدين، تخللها العديد من حلقات التنافس الحد والمتكرر، لكن البلدان استطاع من خلال الأزمة السورية التعاون وتغليب لغة الحوار، بشرط سيطرة كل منهما على مناطق نفوذه ومصالحه داخل الجغرافيا السورية، فتقارب تركيا مع روسيا أتي في سياق سياسة خارجية تسعى فيها أنقرة لتطوير علاقات استراتيجية مع مراكز القوى خارج الدائرة الغربية ورغم صعوبة ترسيخ الشراكة الاستراتيجية بين كلاً من موسكو وأنقرة، إلا أن هناك سبل متعددة وواسعة تسمح بتعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين تتجسد في مشروعات الطاقة العملاقة التي يقترحه الجانب الروسي، والذي يولي تركيا مكانة كبيرة وضرورية فيها، ناهيك عن تعميق التعاون الاقتصادي والإنمائي فيما بينهما.

لقد مرت العلاقات الروسية – التركية بالعديد من المواقف التنافسية الصعبة، والأزمة السورية كانت ولا تزال واحدة من أهم المتغيرات ذات التأثير الكبير في تلك العلاقات، فمع بداية الأزمة السورية في أواخر عام 2011، ووصولاً إلى التدخل الروسي العسكري في عام 2015، شهدت العلاقات الروسية – التركية مزيد من التأزم، وبعدما انحازت واشنطن إلى مصالحها في تلك الأزمة ودعمت أكراد سوريا على حساب الأمن القومي التركي، أدركت تركيا أن كفة مصالحها نحت نحو توطيد العلاقات مع روسيا، ومنذئذ والعلاقات بين البلدين تشهد مزايد من التطور والانفتاح، وعلى ضوء ذلك توصل البحث إلى عدة نتائج وتوصيات يجملها البحث في النقاط التالية:

النتائج

- مر على الأزمة السورية عقد كامل من الزمن، وكذلك دخول الدولة السورية نادي الدول الفاشلة بامتياز، وعلى ضوئه أصبحت الدولة السورية في حالة غياب تام عن إدارة شؤونها، وأصبحت ساحة لصراع محلي– إقليمي– دولي محموم على أثره تشرذم الشعب السوري ولجأ إلى النزوح إلى دول الجوار، وتفشت أزمة اللجوء في المنطقة.
- ساهمت تركيا بسياساتها تجاه الأزمة السورية بنصيب كبير في تأجيجها، على العكس من السياسات الروسية التي حاولت دوماً البقاء على الحد الأدنى من الدولة السورية ونظامها والبناء

عليه، ومحولة أصلحه، كون "بشار الأسد" هو الحل الواقعي والوحيد لعودة سوريا كما كانت عليه قبل الأزمة.

- منذ اندلاع الأزمة السورية والرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" يجسد الصوت الرئيسي للمعارضة السورية، ولطالما طالب بتنحي الرئيس السوري "بشار الأسد" دون أي قيد أو شرط، في مقابل ذلك اتهام النظام السوري تركيا بدعم العناصر الإرهابية المنخرطة في الصراع السوري من جانب، ودعم المعارضة السورية من جانب آخر، وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين في سوريا.
- تراجع الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" عن المطالبة بتنحي الرئيس السوري "بشار الأسد" بعدما أدرك أن أكراد سوريا ربما يحصلوا على حكم ذاتي داخل الأراضي السورية التي يستحوذوا عليها، وربما ينتقل الأمر إلى تركيا بما يشكل تهدد للأمن القومي التركي، وأن استمرار النظام السوري يشكل العقبة الكبرى أمام الطموح الكردي، فكان هذا هو الدافع الأساسي لتغيير الموقف التركي من النظام السوري.
- تقاسمت كلاً من روسيا وتركيا وإيران وإسرائيل ومن خلفهم الولايات المتحدة الأمريكية النفوذ في سوريا، وفقدت هضبة الجولان السورية لصالح إسرائيل، وبرزت مسألة أكراد سوريا وسعيهم إلى الانفصال، وتسليحهم بعدما تصاعد العنف المسلح، ناهيك عن العبث الإيراني في منظومة الأمن السورية بشكل خاص، ومنظومات الأمن المجتمعي في المنطقة العربية بشكل عام، فتمددت طهران بجيوب إيديولوجية وجماعات مصلحية، أعطتها تفوق جيوسياسي على باقي الفواعل الإقليمية في المنطقة.
- شكلت الأزمة السورية في بدايتها المثال الأبرز في اختلاف الرؤى الروسية – التركية، واختلاف مصالحهما، فقد أضعف التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية الدور التركي في الأخيرة وقوض حضورها الإقليمي بشكل كبير.
- نتيجة لتعزيز العلاقات الروسية – التركية، والتي بموجبها دخلت تركيا في العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية مع روسيا، وفي مقدمتها شراء منظومة "إس–400" المتطورة، ونقل تكنولوجيا الطاقة النووية الروسية إلى تركيا، بالإضافة إلى التفاهم المتبادل في العمليات العسكرية في

الأراضي السورية، أظهرت تركيا استعدادها إلى الابتعاد عن واشنطن وشركائها في حلف شمال الأطلسي في إطار مساعيها لتعزيز قدراتها ونفوذها الإقليمي.

- انعكست العلاقات الروسية – التركية المتنامية سلباً على المصالح التركية مع الغرب، ودخلت أنقرة في دوامة من الصعوبات والتعقيدات، ولعل أهم أسباب تلك التعقيدات أن تركيا لا تزال عضواً في حلف شمال الأطلسي المناوئ لروسيا وسياساتها.
- يشوب العلاقات الروسية – التركية دوماً تنافس تاريخي، وانحياز تركي مستمر نحو الغرب.
- انسجمت السياسة الروسية مع السياسة التركية "تصفير المشكلات" مع الجيران ووصلت العلاقات بين البلدين نحو آفاق بعيدة، إلى أن تخلت تركيا عن تلك السياسة منذ اندلاع الأزمة السورية.
- لجأت روسيا بحكم إدارتها للأزمة السورية بالتعاون مع تركيا إلى محادثات الآستانة كأداة لحل الأزمة السورية دون تقدم يذكر في سبيل حل نهائي لتسوية الأزمة السورية.
- تراجع العديد من الأطراف الدولية والإقليمية في التدخل في الأزمة السورية، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ودول الخليج، تاركين لروسيا وتركيا وإيران التعامل مع تلك الأزمة.
- زادت مؤشرات الانفتاح الدولي والإقليمي على التعاون مع النظام السوري، فهناك عديد من الأطراف الإقليمية تسعى لدمج الدولة السورية مع محيطها العربي بشكل أو بآخر من جديد، بعدما تراجعت حدة المطالب بسقوطه وضرورة تغييره.
- تجاوز النظام السوري العديد من أزمته، وأصبح حالياً يمسك بزمام الدولة السورية من جديد بنسبة كبيرة، ويعود الفضل في ذلك في المقام الأول إلى السياسة الروسية وإدارتها لتلك الأزمة، لكن هناك أجزاء كبيرة من الأراضي السورية لا تزال تركيا تسيطر عليها بشكل أو بآخر، وكذلك إسرائيل.
- تجاوزت روسيا حداثة إسقاط المقاتلة الروسية، وعملية اغتيال السفير الروسي "أندريه كارلوف" على يد ضابط شرطة تركي، وتجنبت الدخول في صدام مع الحكومة التركية، ووصلت إلى تفاهمات على آثارها تطورات العلاقات الروسية – التركية نحو مزيد من الاعتماد المتبادل، سيما في الأزمة السورية.

- بعدما استنفدت جولات الآستانة زخمها لجأت روسيا إلى إنشاء مناطق خفض التصعيد كأداة لحل الأزمة السورية أو خطوة ضرورية لوقف النزيف على كل الجبهات ولكل الأطراف تمهيداً للبحث عن حل توافقي لتلك الأزمة، فعملت روسيا على مدار كافة جولات محادثات الآستانة إلى ترسيخ خفض التصعيد العسكري لاسيما بين النظام السوري وإيران من جهة، وفصائل المعارضة السورية المسلحة من جهة أخرى، ثم فعلت موسكو مسار سوتشي كرؤية روسية منفردة، وأداة لحل الأزمة السورية والتي لم تصل أيضاً في النهاية إلى حل يذكر.
- رأت تركيا في النظام السوري أقل ضرراً من الميليشيات الكردية، كما رأت من قبل في تنظيم "داعش" أقل ضرراً من النظام السوري والأكراد السوريين.
- التفاهمات الروسية – التركية حول الأزمة السورية، كشف عن إدراك روسيا لأهمية موازنة الدور والنفوذ الإيراني بالتقارب الروسي– التركي للحيلولة دون أن تتفرد إيران بقرارات العمليات العسكرية ميدانياً داخل سوريا.

التوصيات

- لدى كلاً من روسيا وتركيا القدرة الذاتية على تأسيس منظمة إقليمية (بعيداً عن الإيديولوجيات) جديدة فاعلة لحل الصراعات والأزمات التي تعصف بدول المنطقة، لكن عليهم دعوة القوى الإقليمية العربية كمصر، والسعودية، والإمارات، والجزائر.. للمشاركة في هكذا منظمات كونهم مراكز قوى إقليمية معتبرة ومؤثرة في محيطهما، لإيجاد حلول نافذة لمشكلات وقضايا المنطقة برمتها.
- لدى كلاً من روسيا وتركيا مميزات اقتصادية استراتيجية تكمل الآخر، كون الأراضي التركية تعتبر أحد أهم طرق نقل النفط والغاز الروسي إلى الدول الأوروبية، ناهيك عن التعاون في مجالي الفضاء والطاقة النووية، لذا على صانعي القرار في البلدين تنحيت الخلافات التاريخية وتوطيد أطر التعاون والتنمية.
- تستطيع كلاً من روسيا وتركيا في حال تضافرت الجهود نحو توطيد علاقات التعاون الثقافي والتبادل التعليمي ودراسة الآثار، وفعاليات المعارض والمتاحف... وغيرها، وتذليل العقبات أمام موطني البلدين أن يصلوا بالعلاقات التعاونية إلى آفاق بعيد في منطقة أوراسيا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1) إيمان احمد عبد الحليم، "مدى تأثير التعاون العسكري مع روسيا على علاقة تركيا بدول الناتو؟!" **مجلة اتجاهات سياسية**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الأول، يناير 2017.

2) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية 2000–2008"، **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد358، 2008.

3) باسم راشد، "الاقتراب الحذر.. هل يعوق الصعود الروسي نجاح الثورات العربية؟"، **السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، المجلد47، العدد190، أكتوبر 2012.

4) التقرير الاستراتيجي العربي2017، "معضلة ثنائية: الأزمة السورية بين جغرافية صراعية متغيرة وتسوية سياسية مؤجلة"، **التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018.

5) التقرير الاستراتيجي العربي2018، "مسارات الأزمة السورية وأنماط تفاعلاتها الدولية والإقليمية"، **التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019.

6) حمزة مصطفي المصطفي وآخرون، "التدخل العسكري الروسي في سورية: الدوافع والأهداف والتداعيات"، **ندوة "التدخل العسكري الروسي في سورية"**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24أكتوبر 2015، متاح على:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocutLibrary/doc_61AF8A64.pdf

7) ربيع نمر وآخرون، **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، دمشق، المركز السوري لبحوث السياسات، الجمعية السورية للثقافة، 2013.

8) ساشا العلو، "روسيا في سورية: المتغير الجديد في معادلة الشرق الأوسط"، في: مجموعة باحثين، "**تحديات النهوض الوطني إبان التدخل الروسي**"، دمشق، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، الكتاب السنوي الثالث، 2017.

9) ساشا العلو، "عملية "سيف الفرات" الأفق والسيناريوهات والمحتملة"، **ورقة بحثية تحليلية**، دمشق، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، يوليو2017.

10) السيد أمين شلبي، "الدرس السوفيتي: احتمالات الانهيار الإمبراطوري للولايات المتحدة؟"، **السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، المجلد47، العدد189، يوليو 2012.

11) صافيناز محمد احمد، "التدخل العسكري الأمريكي في سوريا: خرائط النفوذ الدولية والإقليمية الجديدة"، "**كراسات استراتيجية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد السادس والعشرين، العدد276، مايو2017.

12) صافيناز محمد احمد، "الدوافع والانعكاسات.. الأزمة السورية وتحولات الدور التركي"، **شئون تركية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 6، خريف2016.

13) صافيناز محمد احمد، "سوريا.. وتضاؤل فرص الحل السياسي"، **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، المجلد52، العدد207، يناير 2017.

14) طارق دياب، "المتغير الأمريكي.. مستقبل العلاقات التركية – الروسية"، **شئون تركية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 8، شتاء 2017.

15) عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، **تقرير تحليل سياسات**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2015.

16) عمر أوزكيز يلجيك، "خريطة الطريق بعد وقف إطلاق النار في إدلب"، **رؤية تركية**، أنقرة، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السنة9، العدد2، ربيع2020.

17) عمرو منصور، "المخاوف الروسية والموقف الأمريكي من تمدد "داعش" في القوقاز"، **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، المجلد51، العدد203، يناير 2016.

18) مجلة مختارات إيرانية، "ما الذي يجري في حماة"، **مختارات إيرانية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة العاشرة، العدد134، سبتمبر 2011.

19) محمد السعيد إدريس، "تفاهمات بوتين – ترامب في المأزق الصعب"، **جريدة مدار اليوم** السورية، دمشق، المجموعة الإعلامية المستقلة، 17 نوفمبر 2017، متاح على الرابط: https://madardaily.com/2017/11/17

20) محمد أنيس سالم، "سوريا.. الإقليم الشمالي لا يزال ينزف"، **لوموند دبلوماتيك**، النسخة العربية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السبت 10أغسطس2013.

21) محمد محمود السيد، "تركيا وروسيا.. وخريطة الصراع في إدلب"، **شئون تركية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد11، صيف2019.

22) محمود حمدي أبو القاسم، رابحة سيف علام، "الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية"، **كراسات استراتيجية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد236، السنة الثالثة والعشرون، 2013.

23) محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية – الروسية مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014.

24) مركز إدراك للدراسات الاستشارية، "ما وراء النزعة العسكرية التدخلية التركية في جوارها الإقليمي: جغرافيا مضطربة أم مشروع دولة؟، **دراسة بحثية منشورة**، إعداد: جلال خشيب، حلب، مركز إدراك للدراسات الاستشارية، يناير 2018، ص ص31–33، متاح على:
https://idraksy.net/beyond-the-turkish-military-interventionism

25) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "اتفاق إدلب: فرص نجاحه وتحديات تنفيذه؟"، **تقرير تقدير موقف**، الدوحة، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2018.

26) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "معركة الغوطة الشرقية: دوافعها وعوامل الصمود"، **تقرير تقدير موقف**، الدوحة، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس2018.

27) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "مناطق خفض التصعيد: استراتيجية روسيا في حسم الصراع السوري عسكرياً"، **تقرير تقدير موقف**، الدوحة، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، يوليو2018.

28) مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، "اتفاق مناطق التهدئة: غطاء لنقل المعارك للشرق"، **ورقة تحليلية**، دمشق، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، مايو2017.

29) منار الشوربجي، التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا، في: أسامة احمد مجاهد (محرر)، "**تركيا جسر بين حضارتين: على ضوء مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**"، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

30) نورهان الشيخ، "التحول في النظام الدولي وأثره على السياسة الخارجية المصرية"، **الملف المصري**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد8، السنة الثانية، أبريل 2015.

31) نورهان الشيخ، "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة "سلاحاً" روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، **السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، المجلد49، العدد196، أبريل2014.

32) هاينز كرامر، **تركيا المتغيرة.. تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة: فاصل جنكر، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2001.

33) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب.. دراسة في العلاقات العربية- التركية، **سلسلة دراسات استراتيجية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد6، 1996.

34) ويسل كورت، "معادلة إس- 400 و إف-35 وانعكاساتها على العلاقات التركية - الأمريكية"، **رؤية تركية**، أنقرة، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السنة 8، العدد4، خريف2019.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) Anna Borshchevskaya, "Russia in the Middle East: Motives, Consequences, Prospects", **Policy Focus**, Washington DC, Washington Institute for Near East Policy, No.142, Ch.7, Febr2016.

2) Charles R. Lister, **The Syrian Jihad: Al-Qaeda, the Islamic State, and the Evolution of an Insurgency**, London, Oxford, Oxford University Press, 2016.

3) Dan Arbell, "A Moment of Truth for US-Turkey Relations", **Analysis IISS**, The International Institute for Strategic Studies, 13 Nov 2019, at: https://www.iiss.org/blogs/analysis/2019/11/mide-us-turkey-relations

4) Edward A. O'Connor, Russian-Iranian Relations: Outlook for Cooperation with the "Axis of Evil", **Strategic Insights**, Monterey: California, Center for Contemporary Conflict, Vol. IV, Issue 8., August 2005.

5) George Perkovich and Sinan Ulgen (Ed.), **Turkey's Nuclear Future**, Washington DC., Carnegie Endowment for International Peace, 2015.
6) Henri J. Barkey, "The US and the Syrian Experience: Some Lessons", in: Andis Kudors, Artis Pabriks, "**The War in Syria: Lessons for the West**", Riga, University of Latvia Press, Centre for East European Policy Studies, 2016, at: http://appc.lv/wp-content/uploads/2016/10/Syria-reserch-with-the-cover.pdf
7) Henri J. Barkey, "The US and the Syrian Experience: Some Lessons", in: Andis Kudors, Artis Pabriks, "**The War in Syria: Lessons for the West**", Riga, University of Latvia Press, Centre for East European Policy Studies, 2016, at: http://appc.lv/wp-content/uploads/2016/10/Syria-reserch-with-the-cover.pdf
8) Jessica Stern & J. M. Berger, **ISIS: the State of Terror**, New York, Harper Collins Publishers, 2015.
9) Michael Kofman, "US and Russia in Syria's War: Cooperation and Competition", in: Andis Kudors, Artis Pabriks, "**The War in Syria: Lessons for the West**", Riga, University of Latvia Press, Centre for East European Policy Studies, 2016.
10) Michael Stephens, "The View From The Gulf", in: "Aniseh Bassiri Tabrizi and Raffaello Pantucci, "Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict", **Occasional Paper**, London, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, August 2016, at:https://rusi.org/sites/default/201608_op_understanding_irans_role_in_the_syrian_conflict_0.pdf
11) Raymond Hinnebusch, Elizabeth Parker, Others, "**UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi**", New York, International Peace Institute (IPI), Mar 2016, at: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2016/03/IPI-Rpt-Syrian-Crisis2.pdf
12) Vali Nasr, "Iran Among the Ruins: Tehran's Advantage in a Turbulent Middle East", **Foreign Affairs**, March-April 2018, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-02-13/iran-among-ruins